

Distr.
GENERAL

TD/432
2 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

حدث سابق للمؤتمر

نتائج حلقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأقل البلدان نمواً في أفريقيا

إزمير، تركيا، ٤-٥ آذار/مارس ٢٠٠٨

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد*

أولاً - مقدمة

١- كانت توصيات حلقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأقل البلدان نمواً هي نفسها نتائج اجتماع رفيع المستوى نظّمته حكومة تركيا بدعم من الأونكتاد. وقد حضر الاجتماع (أ) وزير خارجية غانا؛ (ب) الأمين العام للأونكتاد؛ (ج) وممثلون عن ٢١ بلداً من أقل البلدان نمواً في أفريقيا؛ (د) ورئيس المجلس التنسيقي لأقل البلدان نمواً؛ (هـ) وممثل عن مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (و) ووكيل وزارة الخارجية ومسؤولون كبار آخرون من حكومة تركيا. وشاركت حكومة تركيا في الاجتماع بنشاط ووجهت أعماله مستندة في ذلك إلى تجربتها الخاصة وإلى "إعلان اسطنبول بشأن أقل البلدان نمواً: حان وقت العمل"، الصادر عن المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً، "جعل العولمة تعمل لصالح أقل البلدان نمواً"، الذي عقد يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ في اسطنبول بتركيا.

٢- وقّيم النقاش الموقع الذي تحتله الآن أقل البلدان نمواً في أفريقيا والوجهة التي تقصدها، من أجل بحث السياسات وتدابير الدعم التي يمكن أن تستفيد من أوجه النجاح أو تحديد نهج جديدة. وكانت القضايا التي

* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب حدوث تأخيرات في تجهيزها.

نوقشت هي القضايا المدرجة على جدول أعمال الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر والمتعلق بالتجارة والتنمية من أجل ازدهار أفريقيا: العمل والاتجاه. وهذه القضايا هي الاستثمار والمساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والسلع الأساسية والمجرة. وأشار إلى أن هذه القضايا تهم أيضاً أقل البلدان نمواً غير الأفريقية.

٣- واتفق المشاركون على رأي مفاده أن مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر سيتيح فرصة لتعزيز جدول أعمال جديد للتعاون الإنمائي للبلدان النامية بوجه عام ولأفريقيا بوجه خاص.

ثانياً - التوصيات

٤- استند النقاش إلى نتائج البحوث التي أجراها الأونكتاد والآراء التي أبدتها جهات مستقلة وتبادل الخبرات الوطنية وأفضى إلى التوصيات التالية:

(أ) شهد أغلب أقل البلدان نمواً في أفريقيا نمواً اقتصادياً أقوى في السنوات الأخيرة. ولا يزال من الضروري دعم هذه العملية وتوسيع نطاق أوجه التحسن في رفاهية الناس ودفع عجلة التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتطلب الحد من الفقر بنسبة كبيرة إيجاد مزيد من الفرص المدرة للدخل لأعداد من السكان سريعة التزايد. ولكي تستفيد أقل البلدان نمواً في أفريقيا من العولمة لا بد أن تكون قادرة على المنافسة في بيئة عالمية تتسم بزيادة أهمية الأصول القائمة على المعرفة.

(ب) توجد في الوضع الحالي عناصر إيجابية عديدة يمكن أن تستغلها أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وتشمل هذه العناصر ما يلي: '١' تحسن الحوكمة الوطنية؛ '٢' وتزايد أسعار السلع الأساسية؛ '٣' والنتائج الإيجابية التي يمكن أن تفضي إليها جولة الدوحة للمفاوضات التجارية؛ '٤' وتنامي فرص التعاون بين الجنوب والجنوب؛ '٥' وزيادة تدفق الأموال من القطاعين العام والخاص لتنمية الهياكل الأساسية؛ '٦' وظهور شركاء جدد مثل تركيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا؛ '٧' وظهور مصادر جديدة للمساعدة الإنمائية من صناديق الأعمال الخيرية.

(ج) من الضروري التأسيس على ما تحقق من نجاح عن طريق توطيد وتعميم التقدم المحرز نحو وضع استراتيجيات إنمائية محددة وطنياً. وينبغي للجهات المانحة أن تدعم هذه الاستراتيجيات بنشاط وأن تنظر في اتخاذ تدابير دعم دولية جديدة لا تقتصر على إتاحة الوصول إلى الأسواق، بل تدعم أيضاً تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً.

(د) وتشمل القضايا الحاسمة الأهمية لكل من أقل البلدان نمواً في أفريقيا وشركائها في التنمية ما يلي:

'١' إن التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر تتزايد ولكنها تتركز في القطاعات الاستخراجية، وينبغي بذل جهود لتوسيع نطاق هذا التركيز القطاعي وزيادة تأثيره في التنمية وفي الحد من الفقر. ولا يقل عن ذلك أهمية تعزيز الاستثمار الداخلي الذي يمكن أن يساعد أيضاً على حفز الاستثمار الأجنبي المباشر.

'٢' توجد على الصعيد الدولي حاجة لا إلى زيادة المساعدة فحسب بل كذلك إلى إعادة موازنة التكوين القطاعي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وكان التقدم المحرز نحو تحسين تقديم المساعدة محمياً للآمال. ومن الضروري زيادة حصة المساعدة الإنمائية للبرامج الإنمائية وزيادة الدعم المباشر للبرامج التي تديرها أقل البلدان نمواً بنفسها. ومن الضروري أيضاً زيادة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للهياكل

الأساسية الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية. وينبغي التصدي لتحسين المساعدة كما ونوعاً في سياق الاستعراضات المقبلة لإعلان باريس في أكرا، وتوافق آراء مونتيري لتمويل التنمية، والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ "تيسر التجارة استدامة النمو والعمالة والتنمية. بيد أن الفوائد التي يتيحها وصول المنتجات إلى الأسواق معفية من الرسوم والخصص تقوضها أنواع جديدة من الحواجز غير التعريفية. وتتسم مبادرة "المعونة من أجل التجارة" بالأهمية وينبغي للمجتمع الدولي أن يسارع إلى تفعيلها لأنها ستتمكن أقل البلدان نمواً من تعزيز قدراتها الإنتاجية ومن ثم تحسين المستويات المعيشية تحسناً كبيراً.

٤٠ "إن ارتفاع أسعار السلع الأساسية لا يترجم تلقائياً إلى تحسين التنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً، نظراً للقيود التي تحد من استفادة المنتجين والعاملين من هذه الزيادة، ولتدني قيمتها المضافة، ولكون العديد من أقل البلدان نمواً بلداناً مستوردة صافية للأغذية والنفط. ولذلك يجب أن تضطلع السياسات الوطنية والدولية بدور هام في تعزيز البحث والتطوير ومراقبة الجودة والمعلومات السوقية. ويستطيع المجتمع الدولي أن يؤدي دوراً هاماً للغاية في التصدي لتشوهات الأسعار (مثل الإعانات المقدمة لقطاع القطن) وتقديم المساعدة لقطاع السلع الأساسية.

٥٠ "أصبحت التحويلات مصدراً هاماً من مصادر الدخل لأقل البلدان نمواً. ولكن لا بد لكل من أقل البلدان نمواً في أفريقيا ولشركائها في التنمية من إيجاد حلول للآثار الضارة المترتبة على نزوح الأدمغة.

٦٠ "ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى على وجه السرعة لتأثير تغير المناخ في آفاق التنمية والحد من الفقر لأقل البلدان نمواً في أفريقيا، ولذلك توجد حاجة لتقديم مساعدة خاصة للتخفيف من الآثار الضارة.

(هـ) تعد تركيا مثلاً جيداً على شريك إنمائي ناشئ لأقل البلدان نمواً. فقد زادت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها تركيا إلى أقل البلدان نمواً زيادة تدريجية حتى بلغت ٧٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح تركيا لجميع السلع الصناعية الناشئة من جميع أقل البلدان نمواً الوصول إلى أسواقها معفية من الرسوم والخصص، وذلك منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وينبغي للاقتصادات الناشئة الأخرى أن تنظر في الاقتداء بتركيا - وهي بلد غير عضو في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - وأن تزيد مساعدتها الإنمائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في أفريقيا.

(و) ترحب أقل البلدان نمواً في أفريقيا بزيادة التعاون بين الجنوب والجنوب وتلاحظ ما أحرز من تقدم هام في التعاون الإقليمي في أفريقيا. وتتسم الأنشطة ذات الأولوية في "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" في دعم العلم والتكنولوجيا في أفريقيا وتعبئة استثمارات الهياكل الأساسية في ممرات التنمية الجغرافية بأهمية كبيرة لأقل البلدان نمواً في أفريقيا ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وينبغي دعمها دعماً كاملاً.

(ز) تتطلع أقل البلدان نمواً في أفريقيا إلى نتائج مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر وتوقع منه أن يأخذ في اعتباره هذه التوصيات.